Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XXs
Email: info@vob.org,
Web Site: www.vob.org
العدد 331 اغسطس 2010 شعبان/ رمضان 1431

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صراع المستقبل في البحرين
سوف يمتد اقليميا

الصراع المتواصل في البحرين بين الشعب والحكم الخليفي مرشح للتصاعد، وقابل لان يتحول الى صراع اقليمي واسع اذا لم تتم السيطرة عليه في زمن غير بعيد. وثمة حقائق تحكم هذا الصراع وتوجهه، تستدعي الدراسة والبحث بخلفية راغبة في التوصل الى حلول، بعيدا عن الاستقطابات السياسية والمذهبية والقبلية. اول هذه الحقائق ان صعود الشيخ حمد الى الحكم قبل احد عشر عاما أحدث شرخا عميقا في الثقة التي كانت قائمة بمستويات مختلفة في العقود السابقة بين اهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة) والعائلة الخليفية التي احتلت البلاد بالقوة قبل قرنين. ولعل الامر الاخطر في هذا الاهتزاز شعور البحرانيين انه مارس معهم خداعا كريها استدرجهم من خلاله لاقرار ميثاقه الذي كان يخطط له لان يكون بديلا عن دستور البلاد الشرعي الذي كان الوثيقة الوحيدة لشرعية الحكم الخليفي، ولم يستطع طرح بديل عنها. ثانيا: انه برغم مشاركة البعض في انتخابات مجالسه الصورية، فان عامة البحرانيين يرفضون دستوره الذي فرضه على الشعب في 2002، لانه كتب من طرف واحد واستبعدهم من الشراكة السياسية في ادنى صورها. ثالثا: ان الحاكم فرض على البلاد نظام حكم قائم على الفصل الطائفي لم تعهده البلاد من قريب او بعيد. ولضمان تطبيق نظام الفصل الطائفي عين أشد الخليفيين تطرفا في مذهبيته، وهو خالد بن أحمد آل خليفة، وزيرا لديوانه، واصبح يمارس صلاحيات اوسع من رئيس الوزراء الذي اصبحت ايامه معدودة في ذلك المنصب بعد ان أمضى قرابة الاربعين عاما فيه. رابعا: ان السياسات التي فرضها على البحرانيين خلال العقد الاخير أكدت تصميمه على الاستمرار في رعاية نظام الفصل الطائفي، بنمط غير معهود. فاذا كان العالم يرفض نظام المحاصصة الطائفية في العراق لانها تخالف رو ح الديمقراطية برغم انها توفر للمكونات العراقية قدرا من الوجود السياسي الذي يضمن حقوق ابنائها، فان نظام الفصل الطائفي في البحرين أحادي الحكم، بمعنى ان الخليفيين هم الماسكون بكل تلابيب الدولة، ويسعون لاحداث التنافر الاجتماعي بين البحرانيين الاصليين (شيعة وسنة) بالتظاهر بتفضيل طرف على آخر بمنحه شيئا من الفتات، مع احتفاظ الحكم بالسلطة الحقيقية المطلقة. خامسا: ان الشعب البحراني توارث روح النضال جيلا بعد آخر، واصبح أكثر اصرارا على تحقيق حقوقه على مستوى الوجود والحقوق. وبالتالي فقد فشل نظام الفصل الطائفي في تمرير مشروعه المدمر. هذا الوعي النضالي عميق في دماء المواطنين، ولذلك فهو لا يموت، بل يتصاعد خصوصا في نفوس الاجيال الجديدة. وحتى لو ضعفت نفوس البعض امام اغراءات نظام الحكم، فانه يتجدد في نفوس الاجيال الشابة بشكل لافت للنظر.

امام هذه الحقائق، فان النتيجة المنطقية تؤكد ان حالة النضال سوف تتصاعد في المستقبل المنظور. وقد تبدو هذا امرا طبيعيا وعاديا بعد عقود من النضال الذي لم يوصل الامور الى حد المفاصلة الكاملة. ولكن الامر هذه المرة مختلف تماما. فالحاكم الحالي، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، يحمل عقلية عسكرية خطيرة، ويتخذ قرارات دموية لا يمكن التقليل من مخاطرها. ولتأكيد عقلية الحكم العسكري فقد قام الحاكم ووزير ديوانه بتشكيل اجهزة امن متعددة، من بينها مجموعة "فرق الموت" التي تغتال المعارضين وتوقع العقوبة على النشطاء بالاعتداء الشرس عليهم خارج الاطر القانونية، والتعرض لهم بالادى المروع، ظنا منهم ان ذلك سوف يردعهم ويقضي على حركة المعارضة الجادة. وبدلا من الاتعاظ بمصير صدام حسين، فقد استقدم ديوان الحاكم مجموعات كبيرة من "فدائيي صدام" رغبة في

التتمة صفحة (8)

* خاطب 50 مواطنا من مختلف الجنسيات المفوضية الأممية لحقوق الإنسان حول استخدام السلطات البحرينية لسلاح الشوزن. وقد أرسل الخطاب إلى مكتب المفوضية السامية مرفقا بمجموعة صور للضحايا. وصرح السيد محمد المسقطي – رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان – قائلا: " أن الجمعية قد أطلقت حملة دولية بهدف فضح انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، و قد تم التركيز في الحملة على قضية استخدام الشوزن ". والجدير بالذكر أن المشاركين في الخطاب هم من مصر، الفلبين، الولايات المتحدة الأمريكية، تايوان، بوليفيا، السويد، المملكة المتحدة، كولومبيا، بلجيك، إيطاليا، كندا، دومنيك، استراليا، اسبانيا، سويسرا، اريتريا، اليونان، البحرين.

* انطلقت عصر يوم الجمعة الموافق 9 / 7 / 2010م المسيرة الجماهيرية تحت شعار (معاً لرفض الشعب الستورد وتهميش الشعب الأصلي) وقد شاركت فيا حشود كبيرة جداً رفعت بوسترات كُتب فيها (لا للشعب المستورد). وتقدمت المسيرة صور المعتقلين مع عبارات رافضة لتغيير التركيبة السكانية منها : (لا للمرتزقة.. لا للشعب المستورد) و (نعم للهوية.. نعم للشعب الأصيل). وشارك في المسيرة رموز علمائية ووطنية ومن خلفهم حشود الجماهير من الرجال والنساء وقرأ البيان الختامي الشيخ سعيد النوري .

* خرجت مسيرة سلمية عصر يوم الأربعاء الموافق 14 يوليو 2010م دعت لها لجنة اهالي محكومي المعامير للمطالبة بإطلاق سراح أبنائهم المظلومين الذين حكم على سبعة منهم بالسجن المؤبد في قضية الباكستاني رياض شيخ .المسيرة جابت شوارع القرية وانتهت أمام المدخل الرئيسي للقرية. وهناك افترش المشاركون الأرض غير آبهين بقوات المرتزقة المدججة بالسلاح أمام مدخل القرية التي كانت على أهبة الاستعداد في انتظار الأوامر بقمع المسيرة. شارك في المسيرة سماحة الشيخ ميرزا المحروس ونساء زينبيات وهن يرتدين الأكفان تعبيراً عن الاستعداد من أجل التضحية في سبيل إطلاق سراح أبنائهن.

*خرجت مساء يوم الجمعة الموافق 23 يوليو 2010م مسيرة جماهيرية غاضبة في قرية البلاد القديم بحضور شخصيات دينية وسياسية وحقوقية انطلقت بالقرب من مقر صندوق البلاد وانتهت عند الدوار الداخلي في المنطقة، فيما توقفت قوات الشغب عند الإشارة وحالت دوت وصول المسيرة إلى مكان نهاية المخطط لها مسبقا ورفع المشاركون شعارات تستنكر استخدام سلاح الشوزن المحرم دوليا والذي أباحت استخدامه وزارة الداخلية لتفريق المواطنين العزل، وشهدت المسيرة حمل سلاح الورد من قبل المتظاهرين فيما تواجدت قوات الشغب بالأسلحة المحرمة .

* عمت الاحتجاجات معظم مناطق البحرين بعد صدور حكم المؤبد ضد أحرار قرية المعامير في قضية مقتل الشرطي شيخ رياض، وأصبحت البلاد تعيش حالة من الانتفاضة وفقدت وزارة الداخلية السيطرة على الوضع فاستخدمت الرصاص الحي (سلاح الشوزن) ضد المتظاهرين كان الجريح علي السعيد من منطقة البلاد اخطرها .

ملحمة فك حِصار مسجد الإمام الصادق

تسارعت الأحداث في العاصمة المنامة حينما قرر الشيخ محمد حبيب المقداد السير نحو مستشفى السلمانية لزيارة مصاب الشوزن. وقامت القوات المرتزقة بمهاجمة الشيخ محمد حبيب والشباب المتوجه للمستشفى، بعدها قامت قوات الشغب بأعداد كبيرة تساندها قوات الشرطة والمخابرات بتطويق مسجد الصادق بالقفول وسد بعض الطرق المؤدية إليه مما تسبب في حدوث اختناقات مرورية شديدة في الشوارع المحيطة وحدوث إرباك كبير للسيارات المارة. وبعد اسبوع من المسيرة منع سماحة الشيخ من دخول المسجد وأحاطته قوات الشغب وقام مصورو وزارة الداخلية بتصويره وتصوير الداخلين إلى المسجد و الخارجين منه.

فقام الشيخ بافتراش عباءته على الأرض وصلى لوحده والشغب محيطة به .وفي داخل المسجد اقيمت الصلاة بإمامة الشيخ المحروس، ثم دعي إلى الحضور لكسر الحصار ليلة الأثنين، وتكرر الحصار ومنع الشيخ محمد حبيب المقداد، لكن أقيمت صلاة الجماعة بإمامة سماحة السيد علوي البلادي ثم كانت هناك كلمة لسماحة الشيخ سعيد النوري .

بعدها زحفت الجماهير المؤمنة إلى مسجد الإمام الصاق (ع) بالقفول تلبية لنداء النصرة ولكسر الحصار الذي تفرضه السلطات الأمنية حول المسجد للاسبوع الثالث على التوالي. الجماهير المؤمنة ملأت أرجاء المسجد واستقبلت سماحة الشيخ محمد حبيب المقداد بالصلاة على محمد وآل محمد وبالهتافات المدوية وأقيمت الصلاة جماعة بإمامته وكان من ضمن الحضور عدد من المشايخ على رأسهم سماحة الشيخ عيسى الجودر وسماحة الشيخ سعيد النوري.

ومن ضمن البرنامج تلك الليلة تم قراءة دعاء التوسل بالأئمة الطاهرين عليهم السلام ضارعين إلى المولى عز وجل أن يمن على الأستاذ المجاهد حسن مشيمع بالشفاء العاجل وأن يفرج عن معتقلينا الأبرياء المظلومين. قوات الشغب اكتفت بالوقوف بالقرب من صالون عروس البحرين لمراقبة المسجد ولتصوير الداخلين فيه والخارجين منه كالمعتاد...

وهذه مقتطفات من كلمة سماحة الشيخ محمد حبيب المقداد: وجدت التحقيق منصبا على زيارتنا إلى هذا المصاب بسلاح الشوزن وكأنما السلطة يوجعها أن نثير هذا الموضوع وأن هنالك مواطنا مصابا بسلاح محرم دولياً .. هذا أولاً.

وثانياً أنني تقدمت بشكوى ضد وزير الداخلية فكأنما أرادوا الإنتقام منا فأرسلوا إلي استدعاء آخر في يوم الأحد يريدون مني المثول ويريدون مني الحضور في النيابة العامة وإني أقولها لهم وتسمعونها يا إخواني، أقول المسألة كيدية، المسألة يراد منها الثني وكسر العظم، المسألة يراد منها أن نتراجع عن هذه المطالب، المسألة يراد منها أن لا نقف مع أبناء وطننا المحرومين المظلومين وأنا أقول لهم كلمة الإمام الحسين عليه السلام والله لا أعطيكم بيدي إعطاء الذليل ولا أقر لكم إقرار العبيد وهيهات منا الذلة...

لذلك فليسمعوها: لن أحضر وإذا أردتم اعتقالي فأنا أرحب بالسجن لأكون مع الشرفاء من أحرار المعامير وكرزكان وبقية أبناء شعبي ... إذا استمر الشعب في تكاتفه وتلاحمه وتعاضده مع بعضه البعض على هذا النحو أؤكد لكم ستسقط الأحكام الجائرة على أحرار المعامير وعلى الشرفاء من إخواننا في كرزكان وبقية السجناء إذا وجد العدو منا عزيمة وإصراراً وتمسكاً بحقنا بدون انثناء ولا تراجع وإنما هي كلمة واحدة وموقف واحد معكم معكم يا سجناء (فسوف يتراجع وينهزم بعون الله تعالى). وما يزال الوضع متوترا في كافة انحاء البلاد، ومن الارجح انه سيظل كذلك الى حين.

لحظة دخول المسجد

السيد البلادي والشيخ النوري في طريقهما للمسجد المحاصر

بوابة المسجد محاصرة بالمرتزقة

اعتقال سماحة الشيخ المجاهد محمد حبيب المقداد مرتين

اصدرت النيابة العامة في البحرين قرارا باعتقال الشيخ محمد حبيب المقداد وزميله الشيخ ميرزا المحروس، مدعية بانهما تخلفا عن الحضور لجلسة تحقيق.

وجاء القرار على خلفية تسيير الشيخ مسيرة من مسجد الصادق بالقفول بالعاصمة المنامة إلى مصاب سلاح الشوزن السيد علي السعيد الراقد في مستشفى السلمانية . وقد تعرض الشيخ محمد حبيب المقداد الى طلقة مطاطية في ظهرة من قبل قوات المرتزقة و ذلك بعد خروجه من مسجد الامام الصادق في منطقة القفول هو و مجموعة من المصلين من نساء و اطفال و كبار سن و شباب في زيارة انسانية مشيا على الاقدام الى مصاب الشوزن علي السعيد من منطقة البلاد الذي يرقد في مستشفى السلمانية و لم تمر سوى دقائق من انطلاقهم من المسجد و قبل وصولهم الى المستشفى واجهتهم قوات الامن الوطني بطلقات مطاطية و ملاحقتهم و تعرض الكثير من الشباب و النساء الى اصابات و تمت ملاحقتهم الى داخل مبنى مستشفى السلمانية و قد حاصرت قوات الشغب المستشفى و تم سد جميع منافذ و ابواب المستشفى .

و قد منع الشيخ محمد حبيب المقداد بعد إتمامه العلاج من الخروج من المستشفى بأمر من الداخلية و بعد ان انتشر خبر اصابة الشيخ لوحظ تواجد الكثير من الشباب لزيارته و جاء وفد من مركز البحرين لحقوق الانسان بزيارة الى الشيخ محمد حبيب المقداد لرصد حالة الانتهاك و قام المحامي محمد التاجر و المحامي احمد العرادي واحد مراسلي صحيفة الوسط لزيارة الشيخ في طوارئ السلمانية و في تمام الساعة 11 تم السماح للشيخ بالخروج من المستشفى

الشيخ محمد حبيب المقداد بادر في اليوم التالي لتقديم بلاغ ضد وزير الداخلية، وحاول تسجيل إفادة في مركز الشرطة إلا أن الضابط المسؤول اخبره أن هناك أوامر بعد استلام إفادتك . بعدها سارعت السلطة إلى إصدار

قرارا عبر النيابة العامة بحضور الشيخ المقداد وزميله الشيخ المحروس، وذهبا في الموعد المحدد إلا أن رئيس النيابة وائل بوعلاي حاول استفزازهم، حيث كانا ينتظرنا أكثر من ساعتين ولم يحضر الوكيل، فادر الشيخان للخروج من النيابة، فاصدرت بعدها النيابة امرا باعتقال الشيخ المقداد وزميله المحروس .

تمت عملية الاعتقال الاول من مقر جمعية الزهراء للأيتام ومن ثم حقق معه وتم توجيه تهمة التحريض والخروج في مسيرة غير مرخصة .

الشيخ المقداد واصال إصراره على فك حصار المسجد وجدد الذهاب للمسجد وكسر الحصار، فادرة السلطة مرة أخرى بإصدار قرار لحضور الشيخ المقداد وزميلة في قضية ثانية تتعلق بإهانة موظف حكومي (شرطة شغب) وهو يؤدي وظيفته . الشيخ المقداد رفض الذهاب وقال هذه قضية كيدية لكي لا استمر في المطالبة بحقوق الناس، ورفع قضية ضد وزير الداخلية، فرفض الذهاب وقال إذا اردتم حضوري عليكم باعتقالي، في اليوم التالي داهمت القوات المسلحة من المرتزقة منزل الشيخ المقداد واعتقلته وتم التحقيق معه وتوجيه تهمة إهانة موظف حكومي و الافراج عنه بضمان محل الاقامة .

آثار طلقة الرصاص المطاطي

البحرين: حكم بالمؤبد ضد سبعة متهمين في قضية المعامير بعد محاكمة غير عادلة، واستخدام القوة المفرطة ضد المتهمين وأهاليهم في قاعة المحكمة ومحيطها

الحكم يستند لقانون الارهاب الذي تم ادانته دوليا، والمحكمة تبني حكمها على اعترافات مأخوذة تحت التعذيب وشهادات ضباط امن لا تثبت التهم

11 يوليو 2010

يعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان عن قلقه الشديد للتطورات الأخيرة في ما يسمى بقضية المعامير وأحداث العنف التي صاحبت صدور الحكم. فعلى عكس التوقعات أصدرت المحكمة الجنائية الكبرى يوم الاثنين 5 يوليو 2010 حكماً بإدانة سبعة أفراد من قرية المعامير وحكمت عليهم بالسجن المؤبد بتهمة التسبب في قتل شيخ محمد رياض، باكستاني الجنسية 58 عاماً في يوم السبت الموافق السابع من مارس 2009، والذي قضى بعد أسبوعين من تعرض سيارته للحرق أثناء مصادمات أمنية بقرية المعامير. وهي المحاكمة التي ينتاب نزاهتها واستقلاليتها الكثير من الشكوك، إذ تمت استنادا إلى قانون الإرهاب المدان دوليا، ومتجاهلة كل الدفوع التي قدمتها هيئة الدفاع عن المتهمين ومنها مزاعم إنتزاع الإعترافات تحت التعذيب وإساءة المعاملة التي أثيرت من قبل المتهمين ومحاميهم أو منظمات حقوق الانسان. كما يعبر المركز عن قلقه للاستخدام المفرط للقوة ضد المتهمين وأهاليهم من رجال ونساء داخل وخارج باحة المحكمة من قبل القوات الخاصة المشكلة من جنسيات أجنبية.

وكانت النيابة قد وجهت للمتهمين تهماً تراوحت بين التجمهر وإشعال الحريق الذي أفضى إلى وفاة الضحية شيخ محمد رياض بمجمع السلمانية الطبي بعد أسبوعين من الحادث متأثراً بالحروق التي تزعم النيابة أنه أصيب بها بعد إلقاء زجاجات حارقة على سيارته وذلك عند مروره في منطقة المعامير التي كانت تشهد احتجاجات.

وفي الوقت الذي يعبر فيه المركز عن اسفه الشديد لوفاة المواطن الباكستاني شيخ محمد رياض الذي هو انتهاك صارخ لحقه في الحياة وهو أهم حق من حقوق الانسان، فانه يعتقد أن رياض لم يكن مستهدفا بذاته وإنما هو ضحية للصدامات الأمنية والإعمال الاحتجاجية التي تشهدها القرى والمناطق البحرينية، ووفقا لدفوعات المحامين فان السبب المباشر للوفاة ربما يكون ناتج عن محاولته إنقاذ مبلغ مالي كان بالسيارة التي تعرضت للحرق، كما قدم المحامون دلائل تشير إلى وجود إهمال خلال فترة العلاج .

ولقد قررت هيئة الدفاع الطعن في الحكم الصادر والاستئناف ضد قرار المحكمة الذي تجاهل تماما مزاعم التعذيب في الوقت الذي كانت فيه شواهد التعذيب واضحة وقدمت للمحكمة مدعومة بالصور الفوتوغرافية، هذا بالإضافة إلى تقرير الطبيب الشرعي، وشهادات زملائهم في السجن الذين شهدوا عمليات التعذيب التي تعرض لها المتهمون. كما رفض القاضي تشكيل لجنة طبية مستقلة من الأطباء لبحث مزاعم التعذيب أو تسليم هيئة الدفاع نسخة من تقرير الطبيب الشرعي، كما رفض طلب هيئة الدفاع باستدعاء الطبيب الشرعي للوقوف امام الأسباب الكامنة وراء وفاة الضحية.

المتهم كميل حسين واثار التعذيب بادية على وجهه ويده

انتهاك حقوق المتهمين أثناء الاعتقال والتحقيق والمحاكمة

واحتج محامي المتهمين لدى المحكمة على الإجراءات التي تم وفقها احتجاز المتهمين في سجن التحقيقات الجنائية والتحقيق معهم في غياب محاميهم من قبل ضباط الشرطة أو من قبل محققي النيابة العامة فيما بعد. ومن النادر – كما هو الحال في هذه القضية – أن يتم إلقاء القبض على المتهمين وهم متلبسين، وإنما يتم في الأيام التالية للحادث القيام بحملة اعتقالات بناء على قوائم مسبقة لدى جهاز الأمن الوطني تستهدف غالبا النشطاء والمعارضين، وقد تم احتجاز المتهمين في هذه القضية بشكل منعزل عن العالم الخارجي وعن محاميهم، والتحقيق معهم لفترات طويلة وحتى منصف الليل، ثم تم تقديمهم للمحكمة التي لم تضع أي اعتبار للخلل في الإجراءات القانونية أو في مزاعم التعذيب، بل بنت أحكامها على الاعترافات التي أخذت تحت التعذيب والتي أنكرها المتهمون أمام المحكمة، واعتمدت المحكمة كذلك على شهادات رجال الأمن الذين تضاربت أقوالهم ولم يشهدوا بتعرفهم على المتهمين وهم ينفذون الجريمة المدعاة، كما لم تأخذ المحكمة بتاتا بأقوال شهود النفي.وحكمت المحكمة على جميع المتهمين بنفس الحكم (السجن المؤبد) دون تحديد درجة مسؤولية كل منهم عن الجريمة المفترضة كما هي العادة في مثل هذا النوع من القضايا.

وكان القبض على المتهمين والتحقيق معهم قد تزامن مع حملة إدانة تحض على الكراهية قامت بها الصحافة المرتبطة بالسلطة ضد هؤلاء المتهمين وعملت على التوظيف السياسي للحادث لتشويه صورة المعارضين لسياسة السلطة والدفع نحو الإدانة المسبقة للمتهمين قبل صدور الأحكام.

التعذيب الممنهج لإنتزاع الاعترافات

وقد أكد الكثير من أقارب المتهمين لمركز البحرين لحقوق الانسان بأنه ومنذ لحظة اعتقال أبنائهم في شهر مارس 2009 تعرضوا لانتهاكات واسعة ولتعذيب ممنهج من اجل انتزاع الاعترافات منهم، وقد حصل المركز على بعض الصور التي تدعم صدقية هذه المزاعم، بل أكدت هيئة الدفاع عن المتهمين أن موكليهم تعرضوا لتعذيب من اجل دفعهم على الإدلاء بأمور لم يرتكبوها. ومن أساليب التعذيب التي تعرض لها المتهمون وأشارت لها هيئة الدفاع في مذكرتها المرفوعة للمحكمة في جلسة 23 مايو 2010 وكذلك في الإفادات التي حصل عليها المركز من ذوي المتهمين: الضرب على جميع أنحاء الجسم بأدوات صلبة، في الوقت الذي كان فيه المتهمون معصوبي الأعين ومقيدي اليدين، وكذلك التعليق من الأيدي أو بشكل الفلقة، والضرب على راحة الرجلين والتعليق من اليدين، ورش مواد تثير الحرقة على الوجه ومحاولة الاعتداء الجنسي أو التهديد بالاعتداء الجنسي على الزوجة أو الأخت أو ألام، أو بإدخال المواسير الحديدية في مؤخراتهم لملئ بطونهم بالماء إن لم يدلوا بما اسند إليهم من اتهامات، ورمي احدهم من فوق السلالم وهو مقيد الأيدي، وتم منع الاقارب من القيام بزيارتهم لمدة فاقت الثمانية شهور الاولى، ومن بين المتهمين الذين تمت إدانتهم اثنان تقل أعمارهم عن الثامنة عشرة من العمر.

وقد تزايدت مزاعم التعذيب في

التتمة ص 5

حكم بالمؤبد ضد سبعة متهمين
تتمة ص 4

السنوات الأخيرة بحق المتهمين في القضايا الأمنية أو التظاهرات والاحتجاجات ذات الخلفيات السياسية التي تشهدها القرى والمدن البحرينية، إلا أن المحاكم لا تأخذ بتلك المزاعم في أحكامها النهائية عادة بل تبني أحكامها على الاعترافات التي ربما أخذت تحت التعذيب والإكراه، والتي سريعا ما ينكرها المتهمون عند عرضهم على قاضي المحكمة. ويعتمد قضاة المحكمة أيضا على شهادات رجال الأمن وخصوصا من القوات الخاصة الذين هم احد أسباب هذه الاحتجاجات وطرف في الأزمة، والذين يتم جلبهم من بعض الدول العربية والأسيوية لقمع هذه الاحتجاجات المستمرة في القرى والمناطق البحرينية. وفي فبراير الماضي أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً تحدثت فيه عن التعذيب الممنهج ضد المعتقلين والموقوفين في سجون البحرين عند استجوابهم والتحقيق معهم في مقار الشرطة أو في النيابة العامة، وطالبت تلك المنظمة السلطات البحرينية بالتحقيق في تلك المزاعم وتقديم من تثبت إدانته للقضاء، إلا أن السلطات البحرينية تجاهلت ذلك التقرير وموارد القلق التي أثارها، كما تجاهلت الكثير من التوصيات التي أصدرتها مؤسسات حقوق الانسان المحلية والدولية عن التعذيب في البحرين، بما في ذلك موارد القلق التي أثارتها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب في عام 2005 والتوصيات التي طالبت بها الحكومة، وكان من المفترض أن تقدم البحرين تقريرها التالي لنفس اللجنة في عام 2007 إلا أن السلطات البحرينية لم تتقيد بالتزاماتها تجاه هذه الآليات الدولية لمكافحة التعذيب.

الاستخدام المفرط للقوة وسلاح الشوزن (المحرم دوليا) لمواجهة المحتجين

وفور نطق القاضي بالحكم بإدانة المتهمين ارتفعت أصوات المتهمين احتجاجا على الحكم وصياح ذويهم حزنا على حكم الإدانة وهو الأمر الذي دفع أفراد القوات الخاصة التابعة لجهاز الأمن الوطني والتي كانت متواجدة في المحكمة للهجوم على المتهمين والاعتداء عليهم وعلى أفراد أسرهم، وضربهم ضربا مبرحا بالعصي والهراوات والركل بالأرجل . وقد أدت هذه الاعتداءات إلى حدوث الكثير من الإصابات وحالات الإغماء بين الأهالي وتم نقل المحامية بلقيس المنامي إلى المستشفى جراء تعرضها للضرب من قبل أفراد هذه القوات. وحدثت هذه المشاهد أمام الناس وبعض الصحفيين العاملين بالصحف المحلية والمراقبين المحليين والدوليين ومن بينهم مندوب من جمعية المحاميين البريطانية وآخر من الهيئة الإسلامية لحقوق الانسان التي مقرها في العاصمة البريطانية لندن والتي أصدرت تقريرا فيما بعد عن مشاهدات مندوبها لمراقبة المحاكمة واعتداءات أفراد القوات على المعتقلين وذويهم.

المتهم حسن سرحان وأثار التعذيب على جسمه

كما تمت فيما بعد ملاحقة وضرب الأهالي في شوارع وأزقة المنطقة الدبلوماسية التي يقع فيها مبنى المحكمة، باستخدام الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع وقد تعرض على إثرها رجل الدين الشيخ عبد الله المحروس الى ركلات في مختلف انحاء جسمه[2]. وتطورت المواجهات لتتسع وتمتد إلى العديد من القرى البحرينية التي شهدت احتجاجات واسعة في يوم صدور الحكم . وقد علم المركز بإصابة احد المواطنين بأكثر من 20 شظية جراء إطلاق النار عليه (الشوزن) من قبل هذه القوات في منطقة البلاد القديم، وادخل بعدها غرفة الإنعاش في مستشفى السلمانية الطبي.

الحكم يستند إلى قانون الإرهاب المدان دولياً

وقد تمت محاكمة المتهمين استنادا إلى قانون الإرهاب البحريني وهو القانون الذي تمت أدانته من قبل الكثير من المنظمات الدولية بما فيها منظمة الأمم المتحدة لافتقاده لأدنى معايير حقوق الانسان. واستخدم هذا القانون منذ صدوره ضد النشطاء السياسيين أو المدافعين عن حقوق الانسان، وكذلك لقمع حركة الاحتجاج السلمي التي بدأت بالتصاعد في السنوات الأخيرة والتي تطالب بإصلاح العملية الديمقراطية، وتنادي بوضع حلول عاجلة للتدهور المتزايد في الأوضاع المعيشية لأكثر من نصف المواطنين، وتزايد البطالة وأزمة السكن والتمييز الممنهج، واستشراء الفساد المالي والإداري. وعلى الرغم من التوضيحات التي صدرت عن السلطة بأن مشروع القانون الذي كانت قد تقدمت به الحكومة إلى مجلس النواب هو للحد من الإرهاب القادم من الخارج، إلا إن الواقع الفعلي بعد إقرار القانون يبين عكس ذلك بل أن نصوص القانون قد تم صياغتها بشكل فضفاض بما يمكن السلطة من إساءة استخدامها لتقييد الحريات العامة وتخويف من تعتبرهم خصومها من ناشطين سياسيين أو مدافعين عن حقوق الإنسان، لإيقاف نشاطاتهم وتعريضهم إلى عقوبات مبالغ فيها.

معالجات أمنية لحل الأزمات السياسية والحقوقية

وقد عبر مركز البحرين لحقوق الانسان في وقت سابق عن أسفه إزاء وفاة الضحية الآسيوي محمد شيخ رياض، التي تأتي ضمن سلسلة من حوادث العنف والمصادمات بين قوات الأمن الخاصة - ومجموعات متزايدة من المحتجين الذين ينشطون على مداخل القرى في أماكن مختلفة من البحرين حيث يقومون بإحراق إطارات السيارات وحاويات القمامة ويقوم البعض منهم برشق القوات الخاصة بالحجارة أو أحيانا بالزجاجات الحارقة بعد أن تقوم الأخيرة برشق المناطق بالغازات المسيلة للدموع وطلقات القنابل الصوتية والرصاص المطاطي. ويأتي ذلك كنتيجة لاحتقان الأوضاع السياسية والأمنية في البحرين والتراجع المتزايد في الحقوق والحريات وتصاعد التمييز الطائفي من قبل الدولة ضد أبناء الطائفة الشيعية. وبدلاً من أن تعمل السلطة على تغير سياستها لحلحلة تلك الملفات العالقة المسببة للازمة عبر الحوار تلجأ إلى الحلول الأمنية من خلال جلب مزيدا من القوات الأجنبية من الخارج لقمع هذه الاحتجاجات ومن خلال الاعتقالات المستمرة، والمحاكمات السياسية التي باتت واضحة في إنها لم تقود إلا إلى مزيد من الاحتقانات والتوترات الأمنية.

ولجميع تلك الأسباب، يعتقد مركز البحرين لحقوق الانسان بأن هذه الأحكام هي قرارات سياسية يراد منها تخويف المعارضين ولجم حركة الاحتجاجات المتصاعدة في القرى والمناطق البحرينية وان هذا الحكم يفتقد إلى النزاهة المهنية والاستقلالية التي يتطلبها العمل القضائي.

أهالي المتهمين معتصمين خارج المحكمة وفي الصورة الثانية أفراد القوات الخاصة وهم يلاحقون المعتصمين

احتجاج سلمي امام مبنى "ميرتشنت تايلور هاوس" بقلب الحي التجاري في لندن

قام المواطنون البحرانيون بمسؤوليتهم صباح الاثنين 19 يوليو بالتظاهر امام مبنى "ميرتشنت تايلور هاوس" بقلب الحي التجاري في لندن الذي اقيم فيه المؤتمر السنوي حول العلاقات التجارية بين بريطانيا ومجلس التعاون الخليجي.

فقد نظم المعارضون البحرانيون اعتصاما قويا بهدف اطلاع الرأي العام على ما يجري في البحرين من ظلم سياسي مقيت، وفساد اقتصادي مفزع. ووصل المعتصمون الى المكان في الوقت الذي كان ضيوف المؤتمر يتوافدون فيه على المكان، ورفعوا لافتات بالشعارات وصور ضحايا التعذيب ومطالب شعب البحرين، بينما كان بعضهم يوزع المطبوعات التي تكشف جانبا من واقع الظلم الخليفي، ومعاناة البحرانيين سواء في الزنزانات الضيقة ام السجن الكبير الذي يئن تحت الاحتلال الخليفي. وحضر افتتاح المؤتمر الاقتصادي الذي يتحدث عن آفاق التعاون بين لندن والعواصم الخليجية عمدة لندن وعدد من السفراء الخليجيين، بالاضافة لرجال الاعمال والاعلاميين.

وحاول مسؤولو جمعية الشرق الاوسط التي نظمت المؤتمر الضغط على الشرطة البريطانية لابعاد المعتصمين عن المبنى ولكن بدون جدوى. واتصلوا بشركة اخرى مقابلة، وطلبوا من مسؤوليها الضغط على الشرطة كذلك، ولكن فشلوا فشلا ذريعا في تلك المحاولات، بينما واصل البحرانيون اعتصامهم ووزعوا ادبياتهم، ومنها منشور بعنوان: سفير البحرين في بريطانيا معذب سابق، اشارة للسفير الحالي، خليفة بن علي آل خليفة، الذي كان مسؤولا عن جهاز الامن في الفترة 2005-2008 حيث أعاد العمل بالتعذيب مجددا بعد توقف بضعة اعوام.

واستمر الاعتصام ساعتين متواصلتين، استطاع البحرانيون خلالها ايصال جانب من ظلامتهم الى بعض رواد العاصمة التجارية والمالية البريطانية التي تعتبر من اقوى المراكز المالية العالمية.

الشيخ سعيد النوري : نظام الحكم في البحرين باطل و غير شرعي

أن الحكم في البحرين (السلطة القضائية و التنفيذية و التشريعية) كلها غير شرعية و باطلة، و أضيف أن نظام الحكم في البحرين فقد الشرعية أكثر من مرة و ليس مرة واحدة:

أولها: فقد الشرعية عندما انقلب على التعهدات بتفعيل دستور 1973م، بل قام بتعطيله و لم يقدّم دستوراً عقدياً جديداً و الميثاق –الذي بُنيَ له نُصُب وأسماء الذين صوتوا عليه يصرّون على أن يخلدوها في التاريخ ليكون الميثاق بيعة في أعناقنا إلى يوم القيامة- نحن نقول لكم: هذا النُصُب بلّوه واشربوا مائه لأنه لا فائدة منه وأنتم أوّل من انقلب عليه.

ثانيها: عندما خانوا أمانة هذا الشعب، إن أكبر ديمقراطية في العالم وتحمل أكبر تفويض من شعبها إذا تجرأت أن تقيم مخطط لتغيير هذا الشعب تسقط شرعيتها، لأن هذا الأمر يعتبر خيانة عظمى لهذا الشعب، الحكومات في العالم عندما تفوّض من الشعب لحكمها تسعى لتحافظ على الشعب ومصالحه، نحن في البحرين لدينا حكم غير مفوّض من الشعب و علاوة على هذا الأمر يسعى لتغيير شعبه .

ثالثها: عندما طبقوا نظام تمييزي لم يسبق له مثال في تاريخ البحرين، في كل تاريخ البحرين كان على الأقل هناك 6 وزراء من الطائفة الشيعية الكريمة و الان لا نملك إلا وزير واحد ذا حقيبة، نسبة الموظفين الشيعة ذوو الرتب العالية انخفضت إلى 12 – 14%، إذاً الأمر يمثّل خيانة للأمانة و هذا أفقدهم كل الشرعية، لأن الشرعية تقوم على أبسط درجات العدالة و هم يطبقون أعلى درجات التمييز.

رابعها: عندما باعوا أراضي هذا الوطن و بحاره و شواطئه للملكيات الخاصة، هذا ما لم تفعله أي حكومة في العالم، الآن أي حكومة في العالم عندما تنتخب وتفوّض من شعبها لتحوّل 90% من الأراضي و البحار و الشواطئ من الملكية العامة للملكية الخاصة؟، لذلك حتى لو فرضنا أنهم منتخبون منا فإنهم يفقدون شرعيتهم بسبب ما فعلوه بأراضينا وبحارنا و سواحلنا، البحرين معروفة باللؤلؤ وسمك الصافي و الهامور، اليوم نحن نأتي بهذه الأمور من بلدان أخرى، متى حدث هذا في تاريخ البحرين؟، لا شواطئ؛ لا موانئ؛ لا صيد؛ لا أسماك؛ شوّهوا البلد، أفسدوها، باعوا هذا الوطن إلى الملكيات الخاصة و إلى المتنفذين، هذا في أيّ من بلدان العالم يعتبر يفقد النظام أية شرعية .

وداعا يا ملهم الاحرار، ويا من أضأت الطريق امام المجاهدين

من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه، ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا

ألقى عصى السفر بعد رحلة عمر شاقة، وجهاد لم يتوقف، وفيض من العطاء تواصل طوال خمسة عقود. وفي مكان اقامته الابدية، استقر الجسد المتعب وقد أضنته السنون، وأنهكت قواه المعاناة. وهكذا عظماء الرجال، تعجز اجسامهم عن تحقيق مستلزمات نفوسهم وارواحهم:

واذا كانت النفوس كبارا عجزت عن مرامها الاجسام

كان محمد حسين فضل الله أمة في رجل، حمل هموم الامة عقودا، ولم يفت في عضده الهمز واللمز، ولم تنل من عزيمته الألسنة الحداد الاشحة على الخير. كان يتحرك في فضاء الدعوة الاسلامية الواسع بعزم حديدي لا تفته المعاول، وفضاء واسع يملأ كيانه ووجوده فلا يدع مجالا للانصات لما يقوله المثبطون والقاعدون. لم يشغل نفسه قط الا بما يقربه من هدفه، وما أكبر ذلك الهدف الذي سعى لتحقيقه الانبياء و المصلحون، وسقط على طريقه الشهداء والمجاهدون. ما كان أبوعلي عالما عاديا، او داعية سخر بعض وقته لتبليغ دعوته، ولا ناشطا يحمل قضيته الى الآخرين عندما يسمح وقته بذلك، بل كان عالما يعلم ان ما لديه من علم ليس له قيمة اذا لم يعمل بموجبه. فلم يعرف الايمان الا مقترنا بالعمل، فهو كاتب تفسير من وحي القرآن، وما اكثر الآيات التي عمد لتفسيرها حول اقتران العمل بالايمان "ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا". وعندما كان في مقتبل العمر وجد نفسه في مواجهة مع حمل ثقيل فرضته مسلتزمات الصحوة الاسلامية التي كانت في طور التكون. لم يتراجع امام ذلك بل خاض غمار التحدي بجدارة، فكتب المقالات في مجلة "الاضواء" بالنجف الاشرف، وشاطر "جماعة العلماء" همومها وفعالياتها، ثم انخرط في تأليف الكتب التوعوية التي نشأ عليها لاحقا جيل الصحوة. وتواصل عطاؤه الفكري في العقود الثلاثة اللاحقة، ومنها ما هو تخصصي في الفقه، وما هو تربوي وتثقيفي، ومنها الشعر والادب، وتفسير القرآن. وكان واضحا ان الفكر الحركي للسيد فضل الله واضح في كتاباته، فهو رجل مشروع يسعى لاعداد الكوادر الضرورية لتفعيله. كان حاضرا في الميدان على كافة الصعدان، الفكرية والسياسية والفقهية والادبية، وكان محط انظر الاعلاميين واهتمامهم خصوصا ايام الصحافة المكتوبة، فما اكثر المقابلات التي نشرت في تلك الصحافة، والمقابلات المرئية على شاشات الفضائيات في السنوات الاخيرة. وقد حظيت نظرته الوحدوية باهتمام الآخرين، من اتباع المذاهب والاديان، وحتى السياسيين الذين ترددوا على مجلسه للحوار وتبادل الآراء واستمزاج المنحى العام للاسلام السياسي الحركي. ولكنه لم ينج من الاستهداف الشخصي بسبب مواقفه وسياساته وحضوره الدائم في ساحات الحدث، فصدرت ضده المنشورات والكتب، خصوصا بعد ان دعا الى تنقيح التاريخ، وتنقيته من الشوائب، وسعى لعقلنة التدين والاتباع. مع ذلك لم يؤثر ذلك على توجهاته العامة شيئا، كما لم يسمح لنفسه بالرد على ما يقوله الآخرون بحقه.

جاء رحيل العلامة السيد محمد حسين فضل الله ليضيف الى جراح الامة النازفة، وليوفر للطغاة والظالمين والمحتلين اجواء لا تصك اسماعهم فيها اصوات الاحرار والمناضلون والثوريون. وقد ترك السيد وراءه إرثا كبيرا من العطاء الفكري والسياسي، وآلى على نفسه الا ان يكون منسجما مع موقفه الصامد حتى اللحظات الاخيرة من حياته. ونقلت وكالة ابناء "رويترز" عن طبيب المستشفى الذي كان يتلقى العلاج فيه لرويترز انه عندما كان واعيا سأله ممرضه: ماذا تطلب لاحضره لك؟ فاجاب: "لا اطلب الا زوال الكيان الصهيوني" وتلك كانت اخر المواقف غير المعلنة قبل ان يستسلم للموت. وهنا يصدق عليه قول الشاعر:

علو في الحياة والممات لعمرك تلك أعلى المكرمات

وقد كان موقف البحرانيين من رحيله متميزا، فقد شعر الاحرار بالحزن والأسى لرحيله، وأقاموا مجالس الفاتحة، ونظموا جنازة رمزية نقلوها على الاكتاف، تعبيرا عن حبهم له وتضامنهم معه.

وثمة تطور سلبي آخر ظهر مؤخرا، وهو قرار العائلة الخليفية إعادة "محكمة أمن الدولة" السيئة الصيت، التي بدأت اعمالها في 30 مايو الماضي، وهو تطور خطير جدا، وسقوط في أبشع فترات الحقبة السوداء وفصولها. وقد بدأت محاكماتها القرقوشية تتوالى. ويعتبر اعادة اعتقال الضحايا من منطقة كرزكان، بعد ان برأتهم المحكمة، جريمة كبرى ارتكبتها محكمة امن الدولة، ومعها العائلة الخليفية الاجرامية. أصبح هؤلاء يرزحون في زنزانات التعذيب الخليفية لسبب واحد، وهو حب الانتقام لدى طاغية البلاد. فما داموا قد تحدثوا لفريق منظمة هيومن رايتس وكشفوا حقيقة جراحهم، تعمق القلق لدى الطغمة الفاسدة التي تتحكم في مصائر المواطنين من ان يؤدي اطلاق سراح مجموعة المعامير قد تؤدي الى النتيجة نفسها، فينكشف بكل جلاء الملف الاجرامي لهذه العائلة المحتلة. فجاء قرار اصدار الحكم بالسجن مدى الحياة لسبعة من السجناء السياسيين الذي لم يرتكبوا جرما واضحا، بل اتهموا عنوة بالمشاركة في قتل احد المرتزقة.

ان عودة محكمة امن الدولة مؤشر للنوايا السوداء لدى رموز العائلة الخليفية. فقد اعقبها اصدار حكم بالسجن عشرة اعوام بحق شاب فقد بصره في تفجير ارتكبته اجهزة الامن والمخابرات الرسمية. وكان الشاب علي سعد قد استهدف بتفجير سيارة كان يستقلها مع صديقه، موسى جعفر، الذي استشهد في الحال. ان قرار اعادة سجن هذا الشاب الذي فقد بصره في التفجير الآثم، ظلم واجحاف لا يضاهيهما شيء آخر. كما ان التهديدات التي بدأ رموز الاحتلال الخليفي يوصلونها لرموز المعارضة في الداخل والخارج، توحي بورطة المحتلين، وعجزهم عن اتخاذ قرار من نوع آخر، يعيد للتوازن معناه، ويشير الى مستوى آخر من العدل والانصاف. ولكن اصبح الاحتلال يفكر بطرق آخر، ويضمر الشر لأهل البحرين الاصليين (شيعة وسنة) ويمارس سياسة العقوبة الجماعية ويؤسس نظام "الفصل الطائفي" على امل ان يؤدي ذلك لإشغال الناس بعضهم ببعض، واثارة الفتنة المذهبية التي أكد علماء الاسلام على ضرورة دحضها وافشالها.

معا نقل على طريق رواد التغيير في المجتمع البحراني المعاصر، وآخرهم آية الله السيد محمد حسين فضل الله، ويدا بيد نسير على خطاهم، ونستلهم منهم الذكر الطيب والايمان الراسخ والاسلام الحركي الذي لا يرتضي مسايرة الطغاة والظالمين. لقد كشفت محاكمة شباب المعامير مدى هبوط اخلاق هذا الاحتلال وانسانيته، ولكنه سيكون الخاسر بعون الله، لانه يؤسس للظلم والاضطهاد والاذلال. فليشمر المجاهدون عن سواعد الجد، وليعيشوا كما عاش السيد فضل الله، مفكرا باستقلال، وعالما بأصالة، وحركيا بهدفية، ورافضا للظلم بوعي وقرار ذاتيين، وسائرا على خطى الانبياء كما هم الاوصياء والاولياء. وبعد المحاكمات الاخيرة امام محكمة امن الدولة السيئة الصيت، لم يعد مجال للتشكيك في حرب التصفية والانتقام التي اصبحت حجر الزاوية في حكم الطاغية وديوانه وفي مقدمتهم مهندس نظام "الفصل الطائفي" خالد بن أحمد آل خليفة. وأملنا ان يؤدي ذلك لتغيرات حقيقية في المجتمع البحراني لا تتوقف حتى تسقط عقلية الاحتلال بعون الله تعالى.

صراع المستقبل - تتمة ص 1

الاستفادة من تجاربهم والتدريب الذي حصلوا عليه، وسلطهم على المواطنين، فقاموا بقتل العديد من المواطنين، وتفجير بعضهم، وخطف البعض الآخر والحاق الاذى الجسدي بهم باساليب اعادت الى الانظار الى ممارسات اجهزة امن صدام حسين. حاكم البحرين يرفض استيعاب حقيقة النهاية المدمرة لصدام حسين ونظامه. بينما يشعر استراتيجيو المعارضة للاستفادة من هذه الحقيقة لتصعيد مقاومة نظام الفصل الطائفي بكافة اساليب المقاومة المدنية، ويعتقدون ان اساليب الطاغية الحالي في مواجهة ذلك قد حققت ما يريدون. ويشيرون بوضوح الى ما تحقق خلال الاعوام الاربعة الماضية من حالة استقطاب كشفت حقيقة النظام كما لم تتضح من قبل، وادت الى وعي دولي نجم عنها صدور تقارير دولية عديدة اكدت ان الحاكم الحالي تجاوز اسلافه في ممارساته غير الانسانية، فصدرت تقارير حقوقية اكدت ممارسة التعذيب على نطاق واسع، وتقارير سياسية اكدت عودة البحرين الى صفوف البلدان التي لا تتوفر فيها الحرية. ويتوقع صدور المزيد من تلك التقارير في المستقبل المنظور برغم الهدر الهائل لاموال الشعب على المؤسسات الاعلامية والحقوقية الخارجية لضمان صمتها وعدم نقل حقائق ما يجري في هذا البلد المبتلى.

المعارضة من جانبها، شعرت خلال السنوات الاربع الماضية انها اصبحت اكثر تحررا للانطلاق في مشروع معارض جاد يستهدف القضاء على نظام الفصل الطائفي. فبمشاركة بعض الجهات المعارضة في "العمل السياسي" ضمن شروط نظام الفصل الطائفي، رأى البعض الآخر ضرورة المفاصلة مع النظام وعدم الانصياع لشروطه والسعي الحثيث لكسر انظمته وقواعده. هذه المفاصلة ادت الى ثلاث نتائج مهمة: اولها انها عمقت الشعور بالقوة لدى رموز المعارضة التي ترفض نظام الفصل الطائفي ودستوره وقوانينه، فاصبحت تتحرك بوعي لكشف ما يجري في البحرين بحرية اوسع بعيدا عن اساليب المجاملة والمسايرة، وكشفت، برغم امكاناتها المحدودة، عمق الازمة في البلاد، بشكل اصبح يزيل الضبابية في نظرة الآخرين للوضع نتيجة مشاركة البعض في العمل ضمن المنظومة الخليفية. ثانيها: ان التحرر من قيود ذلك النظام ساهم في بلورة مواقف دولية اكثر وضوحا بعد ان انكشفت لها الحقائق بعيدا عن مساحيق التجميل التي انفق الاحتلال الخليفي اموال الشعب عليها. وما هو متوفر الآن من قرارات وبيانات دولية يؤكد نجاح تلك الاستراتيجية، برغم السعي المتواصل من قبل الحاكم ووزير ديوانه لتأجيل موعد المفاصلة النهائية. ثالثها: ان تجربة السنوات الاربع الماضية من العمل ضمن أطر نظام الفصل الطائفي كشف عدم جدواه جملة وتفصيلا. فقد فشلت هذه المشاركة في تعديل المسار الدستوري واصبحت هي نفسها رهينة لدستور الاحتلال الخليفي، وادت مماحكات الفرقاء ضمن المجالس الخليفية الى تعمق الاستقطاب الطائفي، حتى يبدو للبعض ان المشكلة انما هي في اشخاص طائفيين برز بعضهم في وقت قصير في تلك المجالس واستهدفوا الرموز الدينية لغالبية المواطنين. هذا الاستقطاب الطائفي يعتبر احدى ثمرات الموافقة على العمل ضمن قوانين نظام الفصل الطائفي. وبالاضافة لذلك تراجعت اوضاع المواطنين سياسيا واقتصاديا. فخلال السنوات الاخيرة ضاعف الحاكم ووزير ديوانه جهودهم للسيطرة على الاراضي والسواحل من جهة وتجنيس الاجانب من جهة اخرى، وسمح لحلفائه بتملك ما تبقى من مساحات محدودة من الاراضي، الامر الذي ادى الى ازمة اسكان مستعصية. وبذلك اصبح وضع المواطن البحراني يعاني من ضغط الحياة المادية بمستويات غير مسبوقة. وهكذا يتضح فشل العمل ضمن منظومة نظام الفصل الفصل الطائفي من جهة، وفاعلية العمل خارج تلك المنظومة.

هذا الاستقطاب الواضح في الوضع البحراني يمثل المدخل لاستشراف مستقبل البحرين، وما تمت الاشارة اليه من توجه نحو المفاصلة الكاملة بين طرفين: البحرانيين والاحتلال الخليفي. ويمكن القول ان المقاومة المدنية التي انتهجت خلال الحقبة الماضية تمثل المنحى العام لمواجهة نظام الفصل الطائفي. وهي مرشحة للتصاعد خصوصا مع تبلور وعي شعبي دفع الخليفيين لاعادة السجون على مصاريعها واعاد محكمة امن الدول الى الوجود، واستصدار قوانين جائرة من قبل المجالس الخليفية الصورية التي اصبحت مهمتها محصورة بالتصديق على ما تريده العائلة الخليفية المحتلة. الوضع يسير نحو من المزيد من الاستقطاب والمواجهة، وهو الامر الذي يستدعي الدراسة الواعية والموضوعية ممن يهمهم امر البحرين. الامر المؤكد ان المقاومة المدنية متواصلة وان المعارضة الصاعدة بين الاجيال الجديدة نجحت في كسر الكثير من الممنوعات، وأسست لعقلية متجددة من الرغبة في التحرر من نظام قائم على احتلال الارض بالقوة والمؤسست على نظام فصل طائفي مقيت. انه صراع المستقبل المنظور بين طرفين يتميز احدهما بالظلم المطلق، وثانيهما بالظلامة غير المحدودة. وان صراعا من هذا النوع لا يمكن احتواؤه بسهولة. انه صراع من اجل الوجود بين طرفين: محتل يسعى لتوسيع نفوذ احتلاله، ومظلوم يسعى لرفع الظلامة عن نفسه. وصراع المقاومين ضد المحتلين امر خطير لا يمكن القضاء عليه بالقمع. ومع تعمق نظام الفصل الطائفي، اصبح الوضع مهيأ لصراع مرير لن تستطيع القوى الاقليمية، وربما الدولية، البقاء بمنأى عنه. فمن المسؤول عن نزع فتيل هذا الصراع المدمر؟

لأُنْثى... حُبْلى بالدِّفءْ
بقلم: علي التتان

يا نَغْمَةً صَارَ نَيُ القَلْبِ يَألَفُها
بِأَيِّ لَحْنٍ غَدَاةَ الشِّعرِ اَعْزِفُها؟!!
نَسَجْتُ لي في سَمَاءِ الوَصْلِ أَجْنِحَةً
وصَارت الرُّوحُ أشواقاً تُرفرِفُها
أَعَانِقُ الغَيْمَ عَلَّ الغَيْمَ يُمطِرُني

حَرْفاً بِطَعْمِ مُحِبٍّ لا يُخَالِفُها
فَتَسْتَبِيحُ جِهاتَ الصَمْتِ أُغْنِيةٌ
عِطْرُ الرَّبِيعِ اشْتِهاءاتٌ تُغَلِّفُها
تَغْتَالُني مِن ثَنايا الضَّوءِ مُغرِيةً
كَوردةٍ مِن رُبوعِ المَجْدِ اَقطِفُها

أُسَرِّحُ الرّمشَ في مِحرابِ صَومَعَتي
وَدَمْعَتي مِن صَلاةِ العِشقِ اَذرِفُها
يُرتِّلُ القلب في إبحارِهِ سوراً
مَداكِ يا شاطئَ الإحساسِ مِصْحَفُها
أنا سَفِينَةُ أفراحٍ مُعَتَّقَةٍ

وَدَفَّتي عن مسارِ الحزنِ أَحرِفُها
أَلْمِلمُ البوحَ أصداءً مُبعثَرةً
كصرخةٍ من زوايا الوَجْدِ اَهتِفُها
قالت رواياتُكِ والحبُّ أكَّدَها:
أقسى الفُصول بعينِ الحبِّ ألطفُها

تَمدّدَت في بساتيني بلاغتُها
وعرَّشَت في جِنانِ الشعرِ أحرُفُها
تَنسابُ نهرَ حضاراتٍ تَدفَّقَ مِن
يَنبوعِ مَجْدٍ وتاريخٍ يُشرِّفُها
مياهُ »دلمونَ «حبلى بالجُمان لذا

بريقُ محارِها في البحرِ يشغَفُها
أَرَّخْتُ كُلَّ نَواحيها بأوردَتي
حتّى تَدَلَّى مِنَ الأعماقِ مَتحَفُها
بَعضُ الشتاءاتِ خانَتْ صَيفَ حاضِرِها
بِشارعِ البوسِ صَارَ العَصْفُ يَندِفُها

تَهافَتَ العصْفُ في ليلاءَ داكنةٍ
فَخبَّأَ الأهلَ والأبناءَ مِعطَفُها
تَصحو الجِراحُ وتُجري النَّوحَ فاتحةً
لِسانُ صُبْحِكِ فَوْقَ القَبْرِ يَنزِفُها
مُدِّي غُصونَ حَياةٍ في ملامِحِنا

فالهَمُّ يَخنُقُ بَسماتٍ ويَخطِفُها
ويَسْرِقُ الشَّمسَ مِن آفاقِ أشرعةٍ
سَيلُ المنافي مع التيَّارِ يَجْرِفُها
ما كانَ يَعلَمُ أنَّ الصَّبرَ في دَمِها
عَزيمةٌ مِن إباءِ البحرِ تغرِفُها

وأن إنسانَها مرآةُ تضحيةٍ
وُعودُهُ إن أتَتْ هَيْهاتَ يُخلِفُها
إنَّ القناديلَ مِنْ ألوانِكِ التَمَعَتْ
مثل النوافيرِ أوطاناً نوَلِّفُها
بَحرينُ يا بلسَماً تَهفو لقُبلتِهِ
أقسَى الجراحْ، مَتى الأقدارُ تُسعِفُها؟!